الدّكتور أحمد الشافعي

المسؤوليّة الجزائيّة للشخص المعنوي في القانون الجزائري والقانون المقارن

الجُزْء الأوّل

الطّبعة الأولى
2017

دار هومه

الفهـــرس

المقدمـة 05

القسم الأول

النظام القانوني لقيام المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي 25

الباب الأول

إشكالية الاعتراف بالمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي 27

الفصل الأول : الاعتراف بالشخصية القانونية

للشخص المعنوي 29

المبحث الأول : تحديد ماهية الشخص المعنوي..... 30

المطلب الأول : أنواع الأشخاص المعنوية 34

1- الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون العام 35

أ- المؤسسات العامة..... 37

ب - المنظمات أو الاتحادات المهنية 41

2- الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون الخاص 43

أ - مجموعات الأفراد (الأشخاص) 44

1) الشركات 44

2) الجمعيات 48

ب ـ مجموعات الأموال 51

1) الوقف 51

3- الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون المختلط 52

أ ـ الأشخاص المعنوية العامة الخاضعة لقواعد القانون الخاص

.... 52

ب ـ الأشخاص المعنوية الخاصة التي لها بعض خاصيات

القانون العام..... 53

المطلب الثاني : أنواع الاعتراف 53

1- الاعتراف العام 53
2- الاعتراف الخاص 55
المبحث الثاني : الطبيعة القانونية للشخص المعنوي 56
المطلب الأول : نظرية الافتراض أوالمجاز 59
1- مفهوم النظرية 59
2- تقييم النظرية 64
المطلب الثاني : النظريات التي تنكر فكرة الشخصية المعنوية 70
1- نظرية الحق دون صاحب أو ذمة التخصيص 70
أ- مضمون النظرية 70
ب- نقد النظرية 72
2- نظرية الملكية الجماعية أو المشتركة 75
المطلب الثالث : نظرية الحقيقة أو الشخصية الحقيقية 82
1- نظرية الحقيقة في الفقه المقارن 83
أ- نظرية التكوين العضوي أو الإرادة الحقيقية للشخص المعنوي 85
1) النظرية العضوية أو الحيوية 85
2) نظرية الإرادة الحقيقية أو الجماعية 88
ب- نظرية النظم أو النظرية الاجتماعية 94
ج- نظرية الحقيقة القانونية أو المصلحة الجماعية 99
2- نظرية الحقيقة في القانون الجزائري 105
الفصل الثاني : المنازعة حول ميلاد المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي 111
المبحث الأول : تطور المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي من الإنكار إلى الاعتراف 112

المطلب الأول : المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي في القوانين المختلفة 113
1- المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي في القوانين القديمة 113
أ- في القانون الروماني 114
1) الاتجاه المنكر للمسؤولية الجزائية 120
2) الاتجاه المؤيد للمسؤولية الجزائية 122
ب- في مدارس القانون في العصور الوسطى 123
1) في مدرسة الشراح على المتون 123
2) في القانون الكنسي 125
3) في مدرسة الشراح الجدد 127
أ) الاعتراف بالمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي 127
ب) إشكالية إدانة الشخص المعنوي 130
2- المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي في الشريعة الإسلامية 132
أ- الرأي المعارض 136
ب- الرأي المؤيد 137
3- المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي في القانونين
الانجلوساكسوني والفرنسي 139
أ- في القانون الانجلوساكسوني 139
1)عدم المساءلة الجزائية للشخص المعنوي 139
2) الإقرار بمبدإ المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي 143
ب- في القانون الفرنسي 146
1) ترد د موقف القانون الفرنسي 146
أ) موقف التشريع 149
ب) موقف القضاء 154
ج) موقف الفقه 159

2) الاتجاه نحو الاعتراف بالمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي.... 160
أ) الاعتراف الجزئي..... 160
أ1) من طرف التشريع 160
أ2) من طرف القضاء..... 164
أ3) من طرف الفقه 169
ب) الاعتراف الصريح بالمبدإ العام للمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي 170
المطلب الثاني : محاور الخلاف حول الاعتراف بمبدإ المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي..... 172
1- المحور الخاص بالاتجاه المعارض..... 173
أ- حجج خاصة بطبيعة الشخص المعنوي..... 174
ب- حجج خاصة بالقانون الجزائي والسياسة الجنائية 175
1) تعارض المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي مع مبدإ شخصية العقوبات..... 175
2) تعارض مبدأ تخصص الشخص المعنوي مع المسؤولية الجزائية لهذا الأخير..... 176
3) عدم ملاءمة العقوبات الجزائية للشخص المعنوي..... 177
4) معاقبة الشخص المعنوي لا تحقق الغرض المطلوب من العقوبة..... 178
2- التبرير القانوني لإقرار المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي 179
أ- أسباب خاصة بطبيعة الشخص المعنوي..... 180
ب- أسباب خاصة بالقانون الجزائي والسياسة الجنائية 182
1)عدم تعارض المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي مع مبدإ شخصية العقوبات 182
2) مبدأ تخصص الشخص المعنوي لا يتعارض مع الإقرار بمسؤوليته الجزائية 185

3) المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي لا تتعارض مع تطبيق العقوبات الجزائية عليه 186
4) المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي لا تتعارض مع الغرض من العقوبة 189
المطلب الثالث : مسار المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي في القانون الجزائري 190
1- غموض مسعى المشرّع من المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي 191
أ- الجدل حول احتواء قانوني العقوبات والإجراءات الجزائية على مفهوم المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي 192
1) إنكار المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي 194
2) الاعتراف الناقص 198
ب- إقرار محدود للمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي 202
1) عدم تحديد الأشخاص المعنوية المسؤولة جزائيا 204
2) مدى انسجام القوانين الجزائية الخاصة المتعلقة بالمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي 210
3) تحميل النشرية المسؤولية الجزائية 214
أ) إشكال حول تحميل النشرية المسؤولية الجزائية 215
ب) مسايرة القضاء للمشرع 216
4) معاقبة الشخص المعنوي عن الجرائم الخاصة بالمنافسة 218
أ) كيفية حساب مقدار الغرامة 219
ب) الطابع المختلط لجرائم المنافسة والغرامات الصادرة بشأنها .. 220
2- الاعتراف الصريح والكامل بمبدإ المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي في قانون العقوبات 224
المبحث الثاني : أساس المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي 229

المطلب الأول : تأسيس المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي وفقا لبعض أنظمة القانون الجزائي التقليدية 230
1 - الاشتراك كأساس لتفسير المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي 230
أ- نقاط التشابه بين المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي والشريك 232
1) الطابع المعنوي للشريك والمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي.. 233
2) انتفاء المحاولة في كل من الاشتراك والمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي 234
ب- نقد نظرية تأسيس المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي على الاشتراك..... 235
1) الاختلاف بين الاشتراك والمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي 235
أ) نسبية الطابع المعنوي في الاشتراك 235
ب) تبعية الاشتراك للفعل الأصلي وأصالة المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي 236
ب $_1$) تبعية الاشتراك للفعل الأصلي..... 236
ب $_2$) الفعل الأصلي سبب المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي..... 238
2) قصور وعدم قدرة الاشتراك على تفسير المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي 239
أ) عدم وجود الاشتراك في الجرائم غير العمدية وقيام المسؤولية الجزائية عن هذه الجرائم 239
ب) عدم وجود الاشتراك في المخالفات وقيام المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي فيها 240
ج) الاشتراك والمسؤولية الجزائية عن فعل الغير..... 240

2- استعارة التجريم كأساس للمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي 241
أ- نظام استعارة التجريم..... 242
ب- خصوصية استعارة الإجرام من طرف الشخص المعنوي..... 244
ج- نقد نظرية استعارة التجريم 246
3- نظرية الفاعل المعنوي كأساس للمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي 249
أ- الفاعل المعنوي في القانون العام..... 249
ب- مدى اعتبار الشخص المعنوي بمثابة فاعل معنوي 252
ج- عدم ملاءمة نظرية الفاعل المعنوي لتأسيس المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي 253
المطلب الثاني : تأسيس المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي على أساس صفة مسيّره..... 256
1- نظرية الوكالة..... 257
أ- عرض النظرية 257
ب- نقد النظرية 260
2- نظرية النيابة أو التمثيل 261
أ- معاني مصطلح الممثل أو النائب..... 261
1) الممثل أو النائب في القانون المدني..... 262
2) التماثل والتباين بين مصطلحي الممثل أو النائب في قانون الشركات..... 262
ب- التمييز بين النائب أو الممثل والجهاز..... 266
ج- مجال النائب أو الممثل..... 269
د- نقد نظرية النيابة..... 270
1) عدم صلاحية تطبيق نظرية النيابة على الدولة..... 270

2) عدم جواز قيام المسؤولية الجزائية على أساس النيابة
أو التمثيل 270
3)عدم وجود تشابه بين الشخص المعنوي وعديم الأهلية 271
4)عجز نظرية النيابة على تفسير المسؤولية الجزائية
للشخص المعنوي 272
3- نظرية الجهاز 273
أ- المقصود بالجهاز..... 274
ب- العلاقة بين مفهومي الجهاز أو العضو والنائب القانوني
أو الممثل 277
ج- الأعضاء الذين يسأل الشخص المعنوي جزائيا عن
تصرفاتهم..... 281
د- نقد نظرية الجهاز..... 286
الباب الثاني
شروط قيام المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي 289
الفصل الأول : الشروط الخاصة بميدان تطبيق المسؤولية الجزائية
للأشخاص المعنوية 291
المبحث الأول : بالنسبة للأشخاص..... 292
المطلب الأول : الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون العام
المسؤولة جزائيا 292
1- الجماعات الإقليمية والتجمعات التابعة لها 295
2- الأشخاص المعنوية الأخرى الخاضعة للقانون العام 298
المطلب الثاني : الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون الخاص..... 300
المبحث الثاني : بالنسبة للجرائم 304
المطلب الأول : مبدأ التخصص..... 307
المطلب الثاني : الجرائم التي يسأل عنها الشخص المعنوي..... 318
1- الجرائم التي نص عليها قانون العقوبات 318

أ) التدرج في توسيع دائرة الجرائم التي يسأل عنها الشخص المعنوي 318
1) الجرائم التي نص عليها قانون 10 نوفمبر 2004 318
2) الجرائم التي نص عليها قانون 20 ديسمبر 2006 320
3) الجرائم التي نص عليها قانون 25 فبراير 2009 321
ب- كيفية تجريم الشخص المعنوي 324
ج- تقييم الجرائم التي يسأل عنها الشخص المعنوي..... 331
2- الجرائم الواردة في قوانين جزائية خاصة خارج قانون العقوبات 337
أ- جرائم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما 338
ب- جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها 338
ج- جرائم التهريب 339
د- جرائم الفساد 339
هـ- الجرائم الخاصة بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها 340
و- الجرائم الخاصة بتكنولوجيات الإعلام والإتصال 340
ي- الجرائم الخاصة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين 341
ز- الجرائم الخاصة بالصيد البحري وتربية المائيات..... 342
س - الجرائم الخاصة بالقواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني..... 342
الفصل الثاني : شروط تحميل الشخص المعنوي المسؤولية الجزائية 346
المبحث الأول : ارتكاب الجريمة من طرف أجهزة أو ممثلي الشخص المعنوي 347
المطلب الأول : الأجهزة 348
1- الخطأ الذي يترتب عنه قيام المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي 350

2- ذكر الشخص الطبيعي المقصود 352
3- تحديد هوية الشخص الطبيعي المخطئ 353
4- استحالة ذكر الأشخاص الطبيعيين المرتكبين للجريمة 353
المطلب الثاني : الممثلون 354
1- أصناف الممثلين 358
أ- مسير الواقع 359
1) شروط مسيّر الواقع 361
2) مميزات مسيّر الواقع 362
3) مدى قيام المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي عن فعل مسيّر الواقع 363
أ) المعارضون 363
ب) المؤيدون 366
ب- مدى قيام المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي عن فعل الجهاز الذي تجاوز اختصاصاته 370
1) المعارضون 370
2) المؤيدون 373
ج- تحميل المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي عن فعل العامل الذي تلقى تفويضا بالسلطات 376
1) القصد من تفويض السلطات 377
2) شروط صحة تفويض السلطات 378
3) ميدان تفويض السلطات 380
4) آثار تفويض السلطات 381
أ) المعارضون 382
ب) المؤيدون 384
المبحث الثاني : ارتكاب الجريمة "لحساب "الشخص المعنوي 387
المطلب الأول : مفهوم عبارة "لحساب" 388

المطلب الثاني : المصدر التشريعي لعبارة "لحساب" 390
1- في القانون الفرنسي..... 390
2 - في القانون الجزائري 393
المطلب الثالث : معاني عبارة "لحساب"..... 395
1- المعنى التقليدي المعطى لعبارة "لحساب" 395
2- المعنى الصائب لعبارة "لحساب" 398
أ- هياكل الشخص المعنوي..... 400
ب- التنظيم الوظيفي للشخص المعنوي..... 402
ج- مكونات تناوبية أو تجميعية 403
د- المصلحة في النشاط المولّد للجريمة 405
الباب الثالث
توزيع المسؤوليات بين الشخص المعنوي والأشخاص
الطبيعيين..... 409
الفصل الأول : طبيعة مساهمة الشخص المعنوي في الجريمة..... 411
المبحث الأول : أنواع المساهمة للشخص المعنوي في الجريمة 412
المطلب الأول : الشخص المعنوي فاعل أصلي أو فاعل أصلي
مع غيره في ارتكاب الجريمة 412
1- الحالات التي يكون فيها الشخص المعنوي فاعلا أصليا 413
2- الشخص المعنوي وحده المتابع 417
3- الشخص المعنوي فاعل أصلي مع شخص طبيعي 420
المطلب الثاني : الشخص المعنوي شريك في الجريمة..... 421
1- فعل الاشتراك 422
أ- الركن المادي للاشتراك 422
1) الاشتراك بالمساعدة والإعانة..... 423
2) الاشتراك بالتحريض 423
ب - الركن المعنوي للاشتراك..... 425

1) ضرورة توفر الإرادة أو العلم لدى الشخص المعنوي الشريك 426
2) البحث عن وجود قصد الاشتراك لدى الشخص المعنوي 427
أ) بالنسبة للجرائم العمدية أو القصدية 427
ب) بالنسبة للجرائم غير العمدية أو غير القصدية 427
2 - الجريمة الأصلية 428
أ- ارتكاب الجريمة الأصلية من طرف شخص معنوي..... 428
1) إمكانية وقوع هذه الحالة 428
2) الجرائم التي يكون فيها الشخص المعنوي شريكا 429
ب- ارتكاب الجريمة الأصلية من طرف شخص طبيعي 430
1) الاشتراك في جميع الجرائم 431
2) الاشتراك الضيق أو المحدود 433
المبحث الثاني : مدى توفر القصد الجنائي لدى الشخص المعنوي 436
المطلب الأول : تحديد القصد الجنائي للشخص المعنوي 437
1- بالنسبة للجرائم غير القصدية 438
2- بالنسبة للجرائم القصدية 439
أ- موضع القصد الجنائي عند الشخص الطبيعي 439
ب- ضرورة وجود القصد الجنائي عند الشخص المعنوي..... 441
المطلب الثاني : الجدل حول توفر القصد الجنائي لدى الشخص المعنوي 442
1- إنكار وجود إرادة خاصة بالشخص المعنوي..... 443
2- وجود إرادة خاصة بالشخص المعنوي..... 445
أ- موقف الفقه..... 445
ب- موقف القضاء 447
1) القضاء المدني 447
2) القضاء الجزائي..... 448

الفصل الثاني : تعدد المسؤوليات بين الشخص المعنوي والشخص الطبيعي 453
المبحث الأول : تعدد المسؤوليات بين الشخص المعنوي والشخص الطبيعي 454
المطلب الأول : تعليل التعدد 455
المطلب الثاني : التمييز حسب نوع الجرائم 461
1- التمييز بين جرائم الارتكاب وجرائم الامتناع أو الترك 462
2- التمييز بين الجرائم القصدية والجرائم غير القصدية 465
أ- بالنسبة للجرائم القصدية 466
ب- بالنسبة للجرائم غير القصدية 471
1) المبدأ 473
2) الاستثناء 476
المطلب الثالث : التمييز حسب مساهمة كل من الشخصين المعنوي والطبيعي في الجريمة 477
1- المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي وحده 477
أ- الجريمة ناتجة عن تنظيم الشخص المعنوي 478
ب- الجريمة ناتجة عن قرار جماعي 480
ج- ملاءمة المتابعات 482
2- حالات اقتسام المسؤولية الجزائية بين الشخصين المعنوي والطبيعي 482
أ- ارتكاب مسؤول الشخص المعنوي للأفعال التي أدت إلى تحقيق الجريمة 483
ب- اتخاذ المسؤول قرار ارتكاب الجريمة 484
ج- المسؤول هو الفاعل المادي للجريمة 485
المبحث الثاني : الاستثناء الوارد على تعدد المسؤوليات الجزائية 486

المطلب الأول: حالة عدم التعدد 487
المطلب الثاني : حالة تعدد المسؤوليات استثناء 492
1- قيام مسؤولية الشخص المعنوي وحده 495
2- قيام مسؤولية كل من الشخصين المعنوي
والطبيعي معا 495
المطلب الثالث : اقتراح إعادة صياغة نص المادة 51 مكرر
من قانون العقوبات 496
القسم الثاني
الضوابط القانونية لمعاقبة الشخص المعنوي 503
الباب الأول 505
الإجراءات المتبعة تجاه الشخص المعنوي . . . . . .
الفصل الأول : خصوصيات الإجراءات المتبعة تجاه
الشخص المعنوي 507
المبحث الأول : أحكام المتابعة الجزائية 508
المطلب الأول : شروط قبول الدعوى العمومية 508
1- الشروط الضرورية 508
أ- عدم متابعة إلا المجموعات التي تتمتع بالأهلية المدنية
أو القانونية 509
1) الأهلية المدنية أو القانونية أثناء ارتكاب الأفعال المجرّمة 509
2) الأهلية المدنية أثناء المتابعة والمحاكمة 511
ب- عدم جواز متابعة الشخص المعنوي عن جميع الجرائم
التي يرتكبها الشخص الطبيعي 518
ج- خضوع الشخص المعنوي المتابع جزائيا للقانون الخاص 519
2- الشرط غير الضروري الخاص بالمتابعة المتزامنة
للأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنوية 520
المطلب الثاني : حالات الاختصاص المحلي 523

1- الاختصاص عند متابعة الشخص المعنوي وحده..... 524
2 - الاختصاص عند متابعة الشخص المعنوي والشخص
الطبيعي معا 525
الفصل الثاني : مميزات التحقيق والمحاكمة 531
المبحث الأول : التحقيق مع الشخص المعنوي 531
المطلب الأول : إجراءات التحقيق 531
1 - طرق إخطار قاضي التحقيق 532
2- الإجراءات..... 536
أ- الاستجوابات..... 536
ب- الاستدعاءات والتبليغات 540
المطلب الثاني : تدبير الوضع تحت الرقابة القضائية..... 543
1- شروط الوضع تحت الرقابة القضائية..... 543
2- تعديل أو رفع الرقابة القضائية المفروضة على
الشخص المعنوي 547
3- مخالفة التزامات الرقابة القضائية 548
المبحث الثاني : المحاكمة..... 551
المطلب الأول : طرق الإخطار 551
المطلب الثاني : التكليف المباشر بالحضور..... 553
1- البيانات العامة الواردة بالتكليف بالحضور 554
2- إعلان التكليف بالحضور..... 555
3 - تسليم التكليف بالحضور..... 560
الفصل الثالث : تمثيل الشخص المعنوي أمام الجهات
القضائية الجزائية 563
المبحث الأول : أنواع التمثيل..... 564
المطلب الأول : التمثيل القانوني أو الاتفاقي في الظروف العادية .. 564
1- الممثل القانوني وقت المتابعة الجزائية 565

أ- الممثل القانوني 565
ب- الممثل أو الوكيل الاتفاقي..... 568
1) اختيار الممثل أو الوكيل الاتفاقي ضمن الشخص المعنوي 570
2) اختيار الممثل الاتفاقي خارج الشخص المعنوي 571
3) التزامات الممثل أو الوكيل الاتفاقي 573
المطلب الثاني : التمثيل القضائي في الحالات الخاصة..... 574
1- شروط تعيين ممثل الشخص المعنوي..... 574
2 - الشروط التي يجب أن يستوفيها الوكيل القضائي..... 580
3- الجهات القضائية المختصة بتعيين الوكيل القضائي..... 585
أ- تعيين الوكيل القضائي من طرف قاضي الموضوع..... 587
1) على مستوى الدرجة الأولى..... 587
2) على مستوى الدرجة الثانية (الاستئناف)..... 588
ب- تعيين الوكيل القضائي من طرف قاضي التحقيق..... 589
4- كيفية تعيين الوكيل القضائي 592
أ- التعيين التلقائي..... 592
ب- تعيين الوكيل القضائي بناء على طلبات أو عريضة..... 596
5- طبيعة الحكم الذي يعين بموجبه الوكيل القضائي 599
أ- في القانون البلجيكي 599
ب- في القانون الجزائري والفرنسي 601
6- طرق الطعن ضد الحكم المتضمن تعيين الوكيل القضائي..... 601
المبحث الثاني : النظام القانوني لممثل الشخص المعنوي 604
المطلب الأول : مبدأ الحصانة..... 605
المطلب الثاني : الاستثناء 605
الباب الثاني
العقوبات المطبقة على الشخص المعنوي 609
الفصل الأول : أنواع العقوبات وتصنيفها 613
المبحث الأول : أنواع العقوبات 613

المطلب الأول : تعداد العقوبات المطبقة على الشخص المعنوي 613
1- في الجنايات والجنح..... 614
2- في المخالفات 614
المطلب الثاني : طريقة تحديد العقوبات 616
1- كيفية تحديد العقوبة في القانون الجزائري..... 616
2- خاصية تحديد العقوبة في القانون الفرنسي..... 626
المبحث الثاني : تصنيف العقوبات..... 631
المطلب الأول : العقوبات الماسة بالذمة المالية للشخص المعنوي 633
1- الغرامة..... 633
أ- في القانون الجزائري 633
ب- في القانون الفرنسي..... 635
ج- تحديد الغرامة على أساس مدة السجن أو الحبس في القانون البلجيكي 637
1) كيفية إجراء التحويل..... 640
2) مميزات وعيوب النظامين الجزائري والبلجيكي..... 642
2- المصادرة..... 644
أ- الطبيعة القانونية للمصادرة..... 644
1) المصادرة عقوبة أصلية 644
2) المصادرة عقوبة تكميلية..... 644
3) المصادرة تدبير وقائي..... 646
ب- محل المصادرة 647
1) مصادرة الشيء ذاته..... 647
2) مصادرة قيمة الشيء..... 648
ج- مجال تطبيق المصادرة..... 649
د- نوع المصادرة..... 650

المطلب الأول : تعداد العقوبات المطبقة على الشخص المعنوي 613
1- في الجنايات والجنح..... 614
2- في المخالفات 614
المطلب الثاني : طريقة تحديد العقوبات 616
1- كيفية تحديد العقوبة في القانون الجزائري..... 616
2- خاصية تحديد العقوبة في القانون الفرنسي..... 626
المبحث الثاني : تصنيف العقوبات..... 631
المطلب الأول : العقوبات الماسة بالذمة المالية للشخص المعنوي 633
1- الغرامة..... 633
أ- في القانون الجزائري 633
ب- في القانون الفرنسي..... 635
ج- تحديد الغرامة على أساس مدة السجن أو الحبس في القانون البلجيكي 637
1) كيفية إجراء التحويل..... 640
2) مميزات وعيوب النظامين الجزائري والبلجيكي..... 642
2- المصادرة..... 644
أ- الطبيعة القانونية للمصادرة..... 644
1) المصادرة عقوبة أصلية 644
2) المصادرة عقوبة تكميلية..... 644
3) المصادرة تدبير وقائي..... 646
ب- محل المصادرة 647
1) مصادرة الشيء ذاته..... 647
2) مصادرة قيمة الشيء..... 648
ج- مجال تطبيق المصادرة..... 649
د- نوع المصادرة..... 650

المطلب الثاني : العقوبات الماسة بوجود الشخص المعنوي ونشاطه 651
1- حل الشخص المعنوي..... 651
أ- طبيعة عقوبة الحل..... 652
ب- شروط الحكم بعقوبة الحل..... 653
ج- الجرائم التي يمكن الحكم بشأنها بعقوبة الحل 656
د- استثناء أشخاص معنوية من عقوبة الحل..... 657
هـ- الحكم بالحل 658
2- المنع من ممارسة نشاط مهني أو اجتماعي 659
أ- مفهوم ومجال المنع من ممارسة نشاط 659
ب- مضمون المنع الذي يلحق الشخص المعنوي 662
ج- تحديد المقصود بالنشاط المهني والاجتماعي..... 663
د- تقييد عقوبة المنع 664
هـ- مدة المنع من ممارسة نشاط..... 665
3- غلق المؤسسة 666
أ- الطبيعة القانونية لعقوبة الغلق..... 667
ب- أحكام عقوبة الغلق..... 669
ج- حالة الحد من إصدار عقوبة الغلق..... 672
المطلب الثالث : العقوبات الماسة بحرية وسمعة الشخص المعنوي في التعامل..... 673
1- الوضع تحت الحراسة القضائية 673
أ- طبيعة الوضع تحت الحراسة القضائية 673
ب- مجال تطبيق الوضع تحت الحراسة القضائية 675
ج- طرق تنفيذ الحراسة القضائية 677
د- الشخص القابل للتعيين كوكيل قضائي..... 677
2- الإقصاء من الصفقات العمومية 679
أ- نطاق عقوبة الإقصاء من الصفقات العمومية 681

ب- مدة الإقصاء من الصفقات العمومية 682
3- نشر أو تعليق حكم أو قرار..... 683
أ- مجال تطبيق عقوبة النشر أو التعليق 684
ب- أماكن النشر أو التعليق..... 687
ج- مدة النشر أو التعليق..... 690
د- مصاريف النشر والتعليق 691
هـ- نزع وتمزيق وإخفاء الحكم المعلّق..... 692
الفصل الثاني : تقدير نظام العقوبة..... 693
المبحث الأول : ظروف التخفيف 694
المطلب الأول : تخفيف العقوبة في القانون البلجيكي 698
1- إيقاف النطق بالإدانة 699
2- وقف تنفيذ العقوبة 699
3- الاختبار 702
المطلب الثاني : تخفيف العقوبة في القانون الفرنسي 702
1– وقف تنفيذ العقوبة 705
أ- شروط منح وقف التنفيذ البسيط 706
1) شروط خاصة بعدم وجود إدانات سابقة خلال أجل
خمس (5) سنوات 706
أ) في مادة المخالفات 706
ب) في مادة الجنايات أو الجنح 707
2) شروط خاصة بطبيعة العقوبة 708
ب- آثار وقف التنفيذ البسيط..... 710
1) الشرط مازال معلقا..... 710
2) الشرط لم يتحقق..... 710
أ) ضرورة صدور إدانة "نافذة"..... 711
ب) حالات إلغاء وقف التنفيذ عند صدور إدانة "نافذة"..... 711
3)عندما يتحقق الشرط 712

2- تأجيل النطق بالعقوبة 713
أ- التأجيل البسيط للنطق بالعقوبة..... 714
1) شروط التأجيل البسيط للنطق بالعقوبة..... 715
2) إجراءات تأجيل النطق بالعقوبة 715
ب- تأجيل النطق بالعقوبة مع الإلزام بعمل..... 717
1) شروط تأجيل النطق بالعقوبة مع الإلزام بعمل 718
2) إجراءات تأجيل النطق بالعقوبة مع الإلزام بعمل..... 718
3) تأجيل النطق بالعقوبة مع الإلزام بعمل مقترنا بغرامة تهديدية 719
4) قرار الفصل بعد تأجيل النطق بالعقوبة مع الإلزام بعمل 720
3- الإعفاء من العقوبة 721
أ- شروط الإعفاء من العقوبة 721
ب- آ ثار الإعفاء من العقوبة..... 723
المطلب الثالث : تخفيف العقوبة في القانون الجزائري 724
1- تقرير مبدأ الظروف المخففة للشخص المعنوي..... 724
أ- الظروف المخففة للشخص المعنوي المبتدئ 725
ب- الظروف المخففة للشخص المعنوي المسبوق قضائيا..... 733
المبحث الثاني : تشديد العقوبة 737
المطلب الأول : العـود 738
1- شروط العود 738
2- الأنظمة التي تحكم العود 739
أ- نوع العود..... 739
1) العود العام 739
2) العود الخاص 740
ب- أجل العود 741
1) العود المؤبد 741
2) العود المؤقت..... 742

المطلب الثاني : تشديد العقوبة بسبب العود في القانون الفرنسي 743
1- العود المتعلق بالشخص الطبيعي 744
2- العود المتعلق بالشخص المعنوي 746
أ- العود العام والمؤبد المطبق على الأشخاص المعنوية 747
ب- العود العام والمؤقت 748
ج- العود الخاص والمؤقت 749
المطلب الثالث : تشديد العقوبة بسبب العود في القانون الجزائري 750
1- العود المتعلق بالشخص الطبيعي 751
أ- الجريمة الأولى جناية أو جنحة خطيرة والجريمة الثانية جناية 752
ب- الجريمة الأولى جناية أو جنحة والجريمة الثانية جنحة 753
ج- الجريمة الأولى جنحة والجريمة الثانية نفس الجنحة أو شبيهة بها 754
د- الجريمة الأولى مخالفة والجريمة الثانية نفس المخالفة 755
2- العود المتعلق بالشخص المعنوي 755
أ- العود العام والمؤبد المطبق على الأشخاص المعنوية 756
ب- العود العام والمؤقت 758
ج- العود الخاص والمؤقت 760
الخاتمة 761
الملحقات 775
المختصرات 801
المراجع 803
الفهرس 819